

قرار وزارى

رقم ٢٠٠٦/٥٥

بتعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/١١٣

بتنظيم محمية السلاحف

استنادا إلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٣/٦ بإصدار قانون المحميات الطبيعية
وصون الأحياء الفطرية ،

والى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته ،

والى المرسوم السلطانى رقم ٩٦/٢٥ بإنشاء محمية السلاحف ،

والى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/٤٥ بفرض رسوم زيارة بعض المحميات الطبيعية ،

والى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/١١٣ بتنظيم محمية السلاحف ،

والى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم مالية - ت (٢٢١٤) / م . ت . د / ٢٢٥٣/٣/٦/٢٠٠٦

بتاريخ ٢٣/١/١٤٢٧هـ الموافق ٢٢/٢/٢٠٠٦م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

المادة الأولى : يستبدل بنص المادتين (٢) و (٣) من القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/١١٣

المشار إليه النصان الآتيان :

مادة (٢) : لا يجوز دخول المحمية أو التخييم أو قضاء الليل بها إلا

بعد الحصول على تصريح كتابى صادر من الوزارة ،

ويكون دخول شواطئ تعشيش السلاحف ليلا بمرافقة

أحد المراقبين أو المرشدين المسجلين مع عدم مصاحبة الحيوانات الأليفة إلى المحمية .

ويسمح بالتخييم فى المحمية بحد أقصى (٨٠) شخصا فى الأماكن التى تخصصها الوزارة لذلك ، ولا يجوز زيادة السرعة عند قيادة السيارات داخل المخيم على (٥٠) كم / ساعة ، كما لا يجوز قيادة السيارات على الشواطئ . وتفرض رسوم مقابل دخول المحمية للفرد عن كل يوم على النحو الآتى :

الزيارة ريال واحد .

الزيارة والغوص ثلاثة ريالات .

الزيارة والغوص والمبيت أربعة ريالات .

مادة (٣) : تعفى من الرسوم المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا

القرار الفئات الآتية :

أ - أفراد قوات السلطان المسلحة وأفراد شرطة عمان

السلطانية وذلك أثناء تأدية عملهم .

ب - الموظفون فى المؤسسات الحكومية والأكاديمية أثناء

القيام بعمل رسمى أو بحث علمى .

ج - الوفود الحكومية الرسمية .

د - سكان المحمية والصيادون .

المادة الثانية : تضاف مادة جديدة برقم (٢) مكررا نصها الآتى :

مادة (٢) مكررا : إستثناء من أحكام المادة (٢) من هذا القرار تكون

رسوم زيارة المحمية للفرد عن كل يوم بالنسبة إلى

طلبة المدارس والأطفال دون سن السادسة عشر

على النحو الآتى :

الزيارة مائة بيسة .

الزيارة والمبيت ريال واحد .

المادة الثالثة : يلغى القرار الوزارى رقم ٢٠٠٠/٤٥ المشار إليه ، كما يلغى كل ما

يخالف أو يتعارض مع أحكام هذا القرار .

المادة الرابعة : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى : ٥ ربيع الأول ١٤٢٧ هـ

الموافق : ٤ إبريل ٢٠٠٦ م

عبدالله بن سالم بن عامر الرواس

وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٨١٤)
الصادرة فى ١/٥/٢٠٠٦ م